المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/02/2013

Crean en Rabat un centro de Estudios Saharianos con propósitos científicos

07-02-2013 / 20:40 h EFE

El Centro de Estudios Saharianos fue inaugurado hoy en la Universidad Mohamed V de Rabat con el propósito de "ir más allá de la política", según explicó a Efe su director, Rahal Bubrik.
El centro quiere ser un foco de investigación y formación sobre la vida en las regiones saharianas, principalmente las correspondientes al Sahara Occidental aunque también las regiones vecinas del sur marroquí.

Los investigadores asociados al centro estudiarán temas como urbanismo, biodiversidad, arqueología, cultura del pastoreo o la música hasaniya, siempre desde una perspectiva saharaui, con la perspectiva de publicar en el futuro tesis sobre cada unos de esos aspectos.
Del mismo modo, editarán en árabe obras eruditas de investigadores extranjeros, como los Estudios Saharianos (1955) del antropólogo español Julio Caro Baroja, una referencia etnográfica sobre la vida saharaui durante la colonización española, y celebrarán periódicamente coloquios especializados y descentralizados por todo el país.
En cuanto al apartado de formación, 25 estudiantes licenciados en Historia, Geografía o Sociología estudiarán durante dos años un Máster con disciplinas específicas sobre el Sahara, "para paliar así el déficit científico en una región que ha tenido una aproximación siempre política o politiquera", dijo Bubrik.

En este sentido, justificó el hecho de que el Centro esté en Rabat -cuando en todo el territorio saharaui no hay una sola universidad- "precisamente para proteger el entorno investigador de las influencias políticas", y aseguró que el centro estará abierto "a todas las tendencias" e ideas sobre el Sahara.
"Ha habido muchas tesis sobre el Sahara, pero la mayoría han caído en aproximaciones políticas y en apriorismos", reconoció Bubrik.

El Centro ha sido fruto de la iniciativa conjunta de la Universidad Mohamed V, la Agencia del Desarrollo de las Provincias del Sur, la Oficina Jerifiana de Fosfatos (por ser el fosfato la principal riqueza natural de la zona, junto a la pesca) y el Consejo Nacional de Derechos Humanos.
El ministro marroquí de Enseñanza Superior, Lahcen Daudi, aseguró en la inauguración que si el nuevo centro consigue difundir un "conocimiento científico aplicado", podría enviar en el futuro expertos a países desérticos como los del golfo Pérsico o el mismo México.

في لقاء وطني حول «حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب»

عبد الرحمان العزوزي يؤكد على ضرورة القطع مع أساليب الاستغلال

رشيد لغماش×

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لقاء وطنيا حول: « حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب» بتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وذلك يوم الثلاثاء 05 فبراير 2013 بالدار البيضاء. وبعد الكلمة الافتتاحية لإدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي رحب خلالها بحضور عبد الواحد سهيل وزير التشغيل والتكوين المهني وممثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب صلاح الدين القدميري والأمناء العامين للمركزيات النقابية: عبد الرحمان العزوزي الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل وميلود موخاريق الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل ومحمد عاطف عن الكونفدرالية للشغل وممثل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب محمد سحميد ودحمان عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وعبد العزيز بنزاكور رئيس مؤسسة الوسيط وممثلي هيئات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات وطنية مشاركة في هذا اللقاء الوطني.

عبد الرحمان العزوزي الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل شدد في مداخلته على أهمية اللقاء وأهمية الموضوع التي لا تخفى على جميع الأطراف من حكومة وفرقاء اجتماعيين ومنظمات مهنية وجمعيات المجتمع المدني، وهو موضوع لا يكتسي طابع الجدة بل هو موضوع قديم نظرا للتطرق إليه في العهد السابق، مستحضرا بالمناسبة أرواح الشهداء والأبطال الذين ضحوا بالغالي والنفيس سواء قبل الاستقلال أو بعده من أجل بناء الصرح الديمقراطي لبلادنا، واعتبر في مقاربته لموضوع حقوق الإنسان والمقاولة المغربية ضرورة الوقوف على علاقة الأطراف الممثلين للمقاولة المغربية من عمال وأرباب العمل، مثمنا جملة وتفصيلا ما جاء في مداخلة محمد عاطف ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل . وأكد عبد الرحمان العزوزي على ضرورة عدم الاقتصار على الخطاب والتدوين وتبني ممارسة حقيقية تقطع مع أساليب الاستغلال وهضم حقوق العمال، «فنجاح المقاولة المغربية لا يمكن أن يتم إلا بضمان حقوق جميع الأطراف وهذه هي مهمتنا وواجبنا كممثلين عن الطبقة العاملة وسوف نواصل النضال بدون تعب أو ملل لانتزاع هذه الحقوق، كما أن على الدولة الحرص والسهر على ضمان الشروط الضرورية والأساسية لممارسة العمل النقابي. كما جاء في مداخلة ميلود موخاليق ضرورة المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة باحترام الحريات النقابية، «فمن العيب والعار ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين أن نتحدث عن هضم أدنى الحقوق الأساسية داخل المقاولة وهنا لا نقصد المقاولات المنضوية تحت لواء للاتحاد العام لمقاولات المغرب لأن الجزء الكبير من المقاولات يبقى خارج CGEM وهنا يعشش القطاع غير المهيكل المضر بالاقتصاد المغربي». كما حيى بحرارة الميثاق المشرك الموقع بين المركزيات النقابية و CGEM، ومن غير المعقول وغير المسموح به في الظرفية الحالية أن لا نستمع جيدا لنبض الشارع « فعلينا جميعا فتح آذاننا جيدا».

وفي مداخلة عبد الواحد بنشريفة باسم المكتب المركزي للفدرالية الديمقراطية خلال ورشة « الممارسات الجيدة ودور الشركاء» ،ركز على أن الإشكال الحقيقي لم يعد سياسيا بل أصبح اقتصاديا واجتماعيا بالدرجة الأولى، ونحن هنا لا نتحدث فقط عن العامل كمواطن يجب أن يتمتع بجميع الحقوق الأساسية بل كأجير. وتمنى بنشريفة في مداخلة ممثل وزارة التشغيل أن يزوده بالأرقام .فما هو حجم المقاولات التي تحترم الشروط القانونية داخل النسيج الاقتصادي الوطني؟، وكم تشكل نسبة القطاع غير المهيكل؟ وبالمناسبة نوه بالعمل الذي تقوم به الجمعية المغربية لمفتشي الشغل مساندا ما جاء في مداخلة محمد طارق رئيس الجمعية، نظرا لكون الإكراهات تزداد في وجه جهاز التفتيش يوما بعد يوم (450 مفتشا ومفتشة، 20 فقط أطباء شغل، خلال ميزانية 2011 صفر منصب مالي وخلال ميزانية 2012 فقط 05 مناصب لمفتشي الشغل مقابل من 10 إلى 15 مفتش شغل يحالون على التقاعد سنويا)، وفي ما يخص واقع العمال داخل نسبة كبيرة من المقاولات فهو واقع مزر، تنتهك فيه أبسط حقوقه بل بمجرد تأسيس مكتب نقابي يتم التسريح الفردي والجماعي للعمال، بل حتى الحكومة أصبحت تنظر للحوار الاجتماعي كحوار تشاوري بدعوى الحوار المباشر بين المركزيات النقابية وأرباب العمل في شخص الاتحاد العام لمقاولات المغرب. وأشاد المتدخل بالاتفاقيات المبرمة بين النقابات و CGEM، وأن الاتفاق يجب أن يكون مبنيا على التزامات واضحة والحكومة يجب أن تتحمل كامل المسؤولية في السهر على تدبير الحوار الثلاثي الأطراف، وكل طرف عليه احترام حقوق الأطراف الأخرى.

2/10/2013

×عضو الاتحاد المحلي للفيدرالية بالرباط

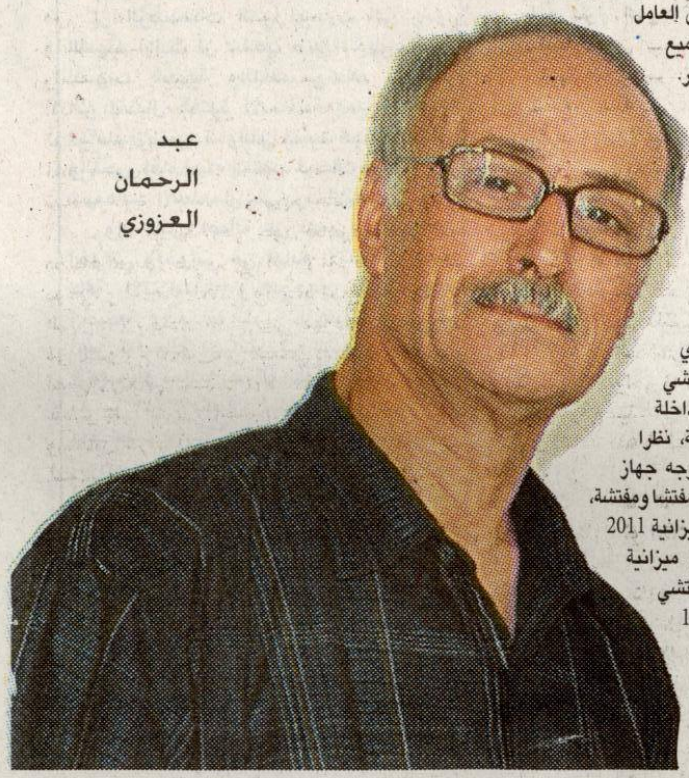

عبد الرحمان العزوزي

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ندوة علمية بخريبكة حول «كفالة الأطفال المهملين»

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة والمكتب الجهوي للوداية الحسنية للقضاة بخريبكة وهيئة المحامين بخريبكة، ندوة علمية في موضوع «كفالة الأطفال المهملين» وذلك يومه الجمعة 08 فبراير 2013 بقاعة غرفة التجارة والصناعة بخريبكة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا. وتسعى هذه الندوة العلمية إلى الخروج بتوصيات تهم مختلف جوانب القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين.

وستتناول الندوة الموضوع من خلال جملة من المحاور تهم على الخصوص القواعد العامة لكفالة الأطفال المهملين، مسطرة كفالة الأطفال المهملين، آثار كفالة الأطفال المهملين، الإطار القانوني للأطفال المهملين وتحديات الإصلاح.

2/10316

ندوة حول حقوق الإنسان والمقاولة

1993/15

شكلت «حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب» محور يوم دراسي نظم، الثلاثاء المنصرم بالدار البيضاء، بغاية تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة ووضع مقاربة شاملة متفق عليها بهذا الخصوص. وكان الهدف من اللقاء الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبدعم من الجمعية الفرنكفونية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان، العمل تدريجيا على الوقع الإيجابي لموضوع حقوق الإنسان على جميع الأطراف المعنية مع مراعاة الأدوار والمسؤوليات، وخاصة توضيح العلاقة بين حقوق الإنسان والمقاولة، وتشخيص الوضع الراهن المتعلق بحماية واحترام حقوق الإنسان وآليات الإنصاف المرتبطة بها، وتحديد آفاق العمل المستقبلية.

مركز للدراسات والأبحاث الصحراوية يعنى بحفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ وترسيخ التنوع الثقافي للمغرب

فنن العفاني

افتتح رسميا أمس الخميس بالرباط مركز يعنى بالدراسات والأبحاث الصحراوية، والذي أحدث بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكدال والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية والمكتب الشريف للفوسفاط، وذلك في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الجانب الخاص بحفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ، وكذا إعمال مقتضيات الدستور الجديد التي تنص على ترسيخ الهوية الثقافية المتعددة، لاسيما منها ما يتعلق بالمكون الحساني.

وأوضح مدير المركز ذ. رحال بوبريك في تصريح لبيان اليوم، أن إحداث هذا المركز وافتتاحه بشكل رسمي بالرباط يعد لبنة هامة في مجال حفظ وتثمين تراث المنطقة، وبنية ستمكن من التنقيب في التاريخ والعمق الثقافي للمنطقة، إذ سيضطلع بالقيام بأبحاث متعددة التخصصات تشمل مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع بالمغرب الصحراوي.

وأضاف المتحدث أن المركز يروم انطلاقا من ذلك إلى تشجيع المعرفة العلمية بالأقاليم الجنوبية، قائلا في هذا الصدد «إن هناك قناعة مفادها بأنه لا يمكن لأي مشروع أكان سياسيا، اقتصاديا ، تنمويا أو ثقافيا.. أن يحقق أهدافه بدون توفر المعرفة وتراكم في الأبحاث العلمية.

وأبرز بوبريك أن المركز سيعمل على سد الفراغ الموجود على مستوى الأبحاث العلمية التي ترتبط بتاريخ المنطقة والتراث المادي واللامادي بها، خاصة وأن هناك ضعفا كبيرا بل وانعدام التراكم في البحث العلمي على هذا المستوى حتى قبل سنة 1975 حول النظام الاجتماعي بالمنطقة والبنيات التراثية، والتغيرات أو التحولات الجوهرية التي يعرفها المجتمع بالأقاليم الجنوبية بتحوله من مجتمع الترحال إلى مجتمع الاستقرار.

وبخصوص مقر مركز الدراسات الصحراوية الذي تحتضنه العاصمة الرباط، وبعض الانتقادات التي تم التعبير عنها بهذا الشأن من طرف عدد من الباحثين والفاعلين، أفاد رحال بوبريك أن الأمر يعود لعدم وجود مؤسسات جامعية بالأقاليم الجنوبية، حيث تم في هذه المرحلة التأسيسية إحداث بنية للبحث العلمي تخص الأقاليم الجنوبية على المستوى المركزي خاصة وأن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط تتوفر على نواة للدراسات حول الجنوب عبارة عن ماستر متخصص في موضوع «الإنسان ومجال الصحراء».

وكشف على أن المركز الذي سيكون حريصا على إنتاج نوع من البحث الرصين، وتكوين باحثين مختصين، سيكون مفتوحا في وجه الباحثين في مختلف التخصصات والقادمين من مختلف مراكز البحث التابعة للجامعات المغربية الموزعة على مختلف مناطق المغرب، كما سيكون حريصا على تنظيم مختلف أنشطته من ندوات علمية وفكرية ودورات ميدانية بمناطق الجنوب، هذا علما أنه سيتم الانتقال في مرحلة لاحقة إلى إحداث فروع للمركز بمدن الجنوب.

وعلى هذا الأساس فالمركز سيتيح تشجيع جانب البحث العلمي خدمة للتنمية بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين عن طريق تقديم أجوبة لمختلف الأسئلة المطروحة والتي لا ترتبط فقط بالجانب السياسي الذي مافتئ يهيمن على باقي الجوانب كلما تم ذكر الأقاليم الجنوبية، بل كل تلك الأسئلة التي تمتد مما هو اقتصادي واجتماعي بوضع نوع من المسافة أي بشكل موضوعي مع ما يعتمل في الواقع مرورا بما هو ثقافي بتعدد أوجهه في أفق المساهمة في تنمية الأقاليم الجنوبية، حيث سيتم العمل في إطار المركز على إحداث قاعدة معلومات ومركز للتوثيق وإعادة نشر الأطروحات الجامعية التي تتناول المنطقة والتي ستوضع رهن إشارة أصحاب القرار والمختصين والمؤسسات العمومية والخاصة.

1/6851

الصباح
يومية مغربية شاملة

افتتاح مركز الدراسات الصحراوية بالرباط

93871/10

تأسيسه يهدف إلى تشجيع البحث المتعلق بالصحراء في مجال الآداب والعلوم الاجتماعية

قال رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية إن فكرة تأسيسه جاءت بعد النقص الكبير في المعرفة العلمية حول الأقاليم الجنوبية، على اعتبار أن أي مشروع سياسي واقتصادي لا يمكن أن ينبني إلا عن طريق معرفة تنتجها مراكز جامعية تتبنى برامج حول مواضيع محددة.

وأضاف بوبريك في تصريح ل«الصباح» أن المركز الذي تم افتتاحه أمس (الخميس) بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط يأتي وعيا بضرورة تشجيع البحث في مجال الآداب والعلوم الاجتماعية المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين، وذلك انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة سيما ما تعلق منها بالمكون الحساني.

وأوضح بوبريك أن مركز الدراسات الصحراوية أحدث بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط.

ومن بين الأهداف التي سطرها مركز الدراسات الصحراوية لبرنامج اشتغاله ويسعى إلى تحقيقها القيام بأبحاث متعددة التخصص تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية، بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين، عن طريق تقديم أجوبة للأسئلة المطروحة في مجالات مختلفة في أفق المساهمة في تنمية الأقاليم الجنوبية.

رحال بوبريك (خاص)

ويرمي المركز كذلك إلى إحداث قطب للامتياز يتعلق بالدراسات الصحراوية وإنجاز خبرة لفائدة القطاع العمومي والخاص في مجال التدبير والاقتصاد والاجتماع والبيئة خاصة، إلى جانب إنشاء قاعدة معلومات ومركز توثيقي وسمعي بصري حول الأقاليم الجنوبية توضع رهن إشارة المختصين والمؤسسات العمومية والخاصة.

وسيكون من بين أهداف المركز توثيق الصلات مع مراكز البحث الوطنية والدولية المهتمة بالمجال الصحراوي ونشر وطبع منشورات ورقية ومجلات ودوريات وأعمال وندوات إلى غير ذلك.

وأوضح رحال بوبريك أن المركز يهتم خاصة بجهات كلميم السمارة والعيون وبوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب لكويرة، كما ينفتح على المجالات شبه الصحراوية والصحراوية المجاورة.

وفي إطار تبني المشروع قال رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية إنه تم إحداث ماستر حول موضوع «المجال والإنسان بالصحراء الديناميات الاجتماعية»، وذلك بكلية الآداب جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، بهدف تكوين أجيال من الباحثين والمختصين برسم سنتي 2012 و2013.

وتجدر الإشارة إلى أن رحال بوبريك، أستاذ بشعبة علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وأصدر مجموعة من الأعمال منها «دراسات صحراوية: المجتمع والسلطة والدين» و«بركة النساء، الدين بصيغة المؤنث» و«زمن القبيلة: المجتمع الصحراوي التقليدي وآليات التدبير الذاتي».

أمينة كندي

Aujourd'hui Le Maroc
www

23 personnes à Dakhla en ont bénéficié

Agréments de taxis et couverture médicale pour les victimes des années de plomb

2563/17

DNCR à Laâyoune
Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

Vingt-trois personnes de la région d'Oued Eddahab-Lagouira ont bénéficié en 2012 de mesures portant sur leur intégration sociale en application des recommandations de l'Instance équité et réconciliation relatives aux domaines de la réparation des préjudices sur le plan individuel.

Lors de la session ordinaire de la Commission régionale des droits de l'Homme de Dakhla-Aousserd (CRDH) tenue récemment à Dakhla, Mohamed Lamine Semlali, le président de cette commission, a présenté le rapport détaillé sur les activités de la CRDH de Dakhla-Aousserd pendant l'année 2012. Selon lui, 13 victimes des violations passées de cette région ont bénéficié de la couverture médicale. Et pour faire intégrer ces victimes dans le tissu social, sept personnes ont bénéficié d'agréments de taxi tandis que trois autres ont été employées dans différents secteurs.

Ces insertions rentrent dans le cadre de l'application des recommandations de l'Instance équité et réconciliation qui a chargé le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à travers ses commissions régionales d'appliquer ces recommandations et qui assurent, au niveau de la région, le suivi des questions de la réparation des préjudices sur le plan individuel, de la couverture médicale et de l'insertion sociale.

Selon M. Semlali, les trois commissions thématiques ont présenté le bilan de leurs travaux ainsi que leurs plans, et qui s'attellent à réaliser les programmes du CNDH et ses projets relatifs à la promotion des droits de

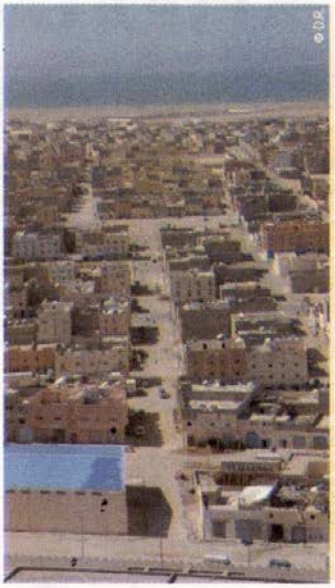
© D.R.

l'Homme, en collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région. Et d'ajouter que la commission assure, conformément aux dispositions de l'article 28 du dahir portant création du CNDH, le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et reçoit les plaintes relatives aux allégations de violations dans la région.

Cette commission a reçu, depuis son ouverture et tout au long de l'année dernière, un nombre relativement important de plaintes et de doléances concernant plusieurs questions et problèmes. Cette commission régionale est composée de plusieurs commissions thématiques chargées de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et l'enrichissement de la pensée et du dialogue en matière de démocratie et des droits de l'Homme.■

SÉMINAIRE

Le CNDH et la CGEM veulent promouvoir les droits de l'Homme en entreprise

P. 3

Séminaire

Le CNDH et la CGEM veulent promouvoir les droits de l'Homme en entreprise

Gouvernement, CGEM et syndicats ont tenu à assister à la rencontre. Ph. MAP

Les droits de l'Homme dans les entreprises marocaines ont été au centre d'un séminaire national organisé par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) sur le thème «Droit de l'homme et entreprise au Maroc». Tenu tout au long de la journée du mardi, le séminaire organisé avec l'appui de l'Association francophone des institutions nationales des droits de l'Homme (AFNCDH), a rendu un hommage posthume à feu Driss Benali, analyste et économiste de renom, décédé le dimanche dernier.

Présent lors de cette rencontre, le ministre de l'Emploi et de la formation professionnelle, Abdelwahed Souhail a souligné l'importance de l'arsenal juridique du royaume en matière des droits de l'Homme. M. Souhail a en effet rappelé la place «importante» qu'a consacrée la nouvelle Constitution marocaine à la question des droits de l'Homme sans oublier la ratification par le Royaume de plusieurs conventions internationales. Le ministre de l'Emploi et de la formation professionnelle a par ailleurs lancé un appel aux différents acteurs pour veiller à l'application des lois en vigueur notamment celles relatives aux droits des travailleurs dans les différentes entreprises.

De son coté Salah Eddine Kadmiri, vice-président de la CGEM a mis l'accent sur le «grand rôle» que joue le capital humain dans la croissance de toute entreprise tout en rappelant les points positifs établis par la CGEM au niveau de la lutte contre la discrimination, à travers «une approche genre» qui garantit le droit des femmes au travail. Dans le même volet, Kadmiri a loué les efforts de la CGEM dans le domaine des droits de l'Homme à travers la mise en place du Label pour la responsabilité sociale de l'entreprise (LABEL RSE) qui contient plusieurs points en rapport avec le respect des droits des travailleurs.

Intervenant aussi lors de cette rencontre, les représentants des formations syndicales marocaines se sont accordés à dire qu'il était nécessaire de passer des discours aux actes afin de mettre en application l'ensemble des lois en vigueur se rapportant aux droits des travailleurs et à leurs libertés syndicales.

Dans ce sens, Miloudi Moukharik, secrétaire général de l'Union marocaine des travailleurs (UMT), a appelé les responsables à revoir la position de l'État marocain concernant l'article 87 de la convention fondamentale de l'OIT relatif aux libertés syndicales et qui n'est pas encore ratifié. M.Moukharik a aussi appelé à l'annulation de l'article 288 du Code pénal qu'il a qualifié de «point noir» pour tous les travailleurs affirmant qu'il porte atteinte aux libertés syndicalistes. Cette rencontre qui vise la promotion du dialogue et la concertation sur les questions liées à l'entreprise et aux droits de l'Homme a aussi connu la participation d'un représentant du groupe de travail du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies sur les entreprises et les droits de l'Homme en vidéoconférence. Ce dernier a défini le processus du respect des droits de l'Homme en trois axes, à savoir l'obligation de protection par l'État, à travers des lois, l'engagement des entreprises par des mesures concrètes de respect des droits et en fin la mise en place des moyens de recours pour les travailleurs en cas de transgression de leurs droits. Il est à rappeler que cette journée a aussi connu la tenue de plusieurs sessions de travail en rapport avec le thème central, avec la participation des représentants de plusieurs institutions nationales et de la société civile. ■ **A.L.**

LE LABEL RSE DE LA CGEM

Le Label CGEM pour la Responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) est une distinction décernée par la Confédération aux entreprises qui respectent les normes établies par le Label en question. Il vise la promotion des principes universels de responsabilité sociale et de développement durable dans les activités économiques et les relations sociales des entreprises marocaines.

Ce Label se base sur 9 axes principaux :

- **Respecter les droits humains.**
- **Améliorer en continu les conditions d'emploi et de travail ainsi que les relations professionnelles.**
- **Protéger l'environnement**
- **Prévenir la corruption.**
- **Respecter les règles de la saine concurrence.**
- **Renforcer la transparence du gouvernement d'entreprise.**
- **Respecter les intérêts des clients et des consommateurs.**
- **Promouvoir la responsabilité sociale des fournisseurs et sous-traitants.**
- **Développer l'engagement sociétal.**